● أكد الأخ/عباس علي عبدالمغني- مدير عام الادارة العامة لوقاية النبات أن الجراد الصحراوي المهاجر لم يصل الى بلادنا وأنه تم اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة أي طارئ ،مشيراً الى أن الوضع الحالي لحشرة الجراد الصحراوي المحلي في بلادنا مطمئن ،عدا ظهور بعض البقع والأماكن المصابة بأنواع حشرات الجراد وهي لازالت في الطور التحولي - من الانفرادي الى التجمعي - وقد تحركت فرق المكافحة وتم القضاء عليها كما تتم حالياً مراقبة مستمرة للأماكن المتوقع ظهور هذه الحشرة فيها.. مشيراً الى أن وزارة الزراعة قد اتخذت الاجراءات اللازمة وعملت على توفير كل ماهو مطلوب من مبيدات وآليات ومعدات تحسباً لأي طارئ.. منوهاً بأن الادارة العامة لوقاية النبات تسعى جاهدة لتفعيل قانون تنظيم تداول المبيدات من خلال مشاركة الجميع في التنفيذ.

مزيد من التفاصيل في سياق اللقاء التالي:

اجرى الحوار/منصور شايع

مدير عام الادارة العامة لوقاية النبات في حديث لـ الثورة:

الجراد الصحراوي المهاجر لم يصل الى بلادنا واستعدادات مكثفة لمواجهة أي طارئ

تحت السيطرة

● في ظل موجة الجراد التي تجتاح عددا من الدول الافريقية ومناطق الشرق الأوسط ،ماذا عن نشاط هذه الحشرة في بلادنا؟ وماهي الاجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة والري لمواجهة أي طارئ في هذا الشأن؟

- بالنسبة للجراد الصحراوي المهاجر من دول حوض البحر الأبيض المتوسط لم يصل الى بلادنا بعد ، غير أن وزارة الزراعة قد اتخذت الاجراءات اللازمة استعداداً لأي طارئ.. وفي ما يخص الجراد الصحراوي فالوضع مطمئن وتحت السيطرة والأماكن المصابة بأنواع حشرة الجراد الصحراوي وهي لازالت في الطور التحولي من الانفرادي الى التجمعي وكان تحرك فرق المكافحة في هذه الأماكن ولو كانت أعدادها بسيطة إلا أنها استطاعت القضاء على مثل هذه التجمعات ولازالت المنطقة في حالة مراقبة مستمرة ولدينا تقارير يومية عن نشاط الجراد للمتابعة ،بالاضافة الى تقارير شهرية تصدر باللغتين العربية والانجليزية يتم تبادلها مع الجهات والدول المجاورة والمعنية بهذا الموضوع... وبحسب التقرير الصادر خلال الشهر الماضي فقد نفذت عملية مكافحة الجراد في المناطق المصابة بالحوريات والجراد الطائر عن طريق خمس فرق ميدانية في بعض المناطق الواقعة شمال منطقة الزهرة على مساحة ١٧٥ هكتاراً استهلكت كمية ٣٣١ لترا من مبيد كلور وبيدوفوس/٢٤٪ lulv وكما كلف المركز فرق مسح لمتابعة وتقييم الوضع الراهن في خليج عدن وفريقا آخر في محافظتي شبوة ومأرب لمتابعة وضع الجراد وبلغ اجمالي المساحة التي غطتها فرق المسح الميداني خلال شهر أكتوبر الماضي حوالي ١٢٠ كم كمسافة كلية مقطوعة في مناطق تكاثر الجراد الصحراوي وبلغت المساحة المغطاة للتوقف لأخذ بيانات المواقع وتجميع المعلومات حوالي ١٠٥٨٣ هكتارا..

وأضاف الأخ/مدير عام ادارة وقاية النبات: اختتمت أمس ورشة عمل التي تقام حالياً في محافظة الحديدة هدفت الى تعريف العاملين في المجال الزراعي والمرشدين الزراعيين -تحديداً- كيفية عمل المسوحات الميدانية للجراد وعملية رصد المعلومات والبيانات وإرسالها الى الجهات ذات العلاقة لوضع الترتيبات اللازمة للمكافحة والمراقبة..

استعدادات

وكما أشرنا سابقا بخصوص استعدادات الوزارة فقد اتخذت بهذا الشأن اجراءات لمواجهة التكاثر المحلي والغزو الخارجي المهاجر وأصبحت فرق مكافحة الأراضي كاملة ومجهزة بشكل كامل بما في ذلك توفير وسائل الاتصالات المختلفة، وقد حصلنا على شحنة مبيدات قدرها عشرة أطنان من مبيد «مرفيون» وأصبحت جاهزة في المخازن كما أن العمالة المدربة بكيفية المكافحة واستخدام الآليان والتقنيات الخاصة بالمكافحة وهي في حالة تأهب استعداداً لأي طارئ..

مراقبة مستمرة

● كيف تتم عملية مراقبة الأسراب ومكافحتها؟

- عملية رصد الأسراب المتحركة ومكافحتها لاجدوى منها لأن عملية المكافحة لاتتم إلا في الصباح الباكر قبل مقدرة الحشرات على الطيران لأن الجراد تعتبر من الحشرات ذوات الدم البارد بحث لاتطير في فترة الصباح الباكر إلا بعد أن تخزن لها طاقة حرارية كافية تمكنها من الطيران أما في حالة اعتراض السرب وهو في حالة نشاط أثناء النهار، فستصبح المشكلة أكبر لأن السرب الواحد سيتشتت ويكون عدة أسراب جديدة ينتشر في عدة مواقع لذا فإن عملية مراقبة هذا السرب وتحديداً مكان مبيته يعد أفضل موقع للقضاء على هذه الحشرة..

هذا بالنسبة للجراد مكتمل النمو والذي تتم في هذه المواقع وضع البيض فتبدق حقول البيض تحت المراقبة مع الأخذ بالاعتبار الظروف المناخية من حرارة ورطوبة وغطاء نباتي بحيث تفقس البيض وتخرج تتغذى عليها مايسمى «الدبا» ولهذا فإن عملية المراقبة لحقول البيض تتم عن طريق رصد المواقع وتحديد الاحداثيات الخاصة بها بحيث تتحرك فرق المكافحة قبل أن ينمو السرب وتخرج مجموعات «الدباء» وتصل الى الطور النهائي للحشرة.

تبادل معلومات

● ماذا عن التنسيق مع دول الجوار والمنظمات الدولية المعنية؟

- اليمن ضمن تسع دول مشاركة في برنامج مكافحة الجراد لمنع حدوث حالة طوارئ وهي الدول المحيطة بالبحر الأحمر بالإضافة الى سلطنة عمان والتنسيق بين هذه الدول موجود وتوجد مراقبة مستمرة من قبل الجميع في حالة وجود غزو خارجي..

لذا فإن عملية التنسيق والتعاون القائم بين وزارة الزراعة والري ممثلة بمركز مكافحة الجراد ومنظمة الأغذية والزراعة في اطار برنامج مكافحة الجراد حيث يتم تبادل المعلومات معها والدول المعنية والتقارير عن حالة الجراد وتحركاته و نشاطه في مناطق الانتشار حتى على مستوى العالم..

مكافحة الآفات الزراعية

● ماهي المهام الموكلة الى الادارة العامة لوقاية النبات؟

- الادارة العامة لوقاية النبات انشئت في ١٩٨٤م وتعتبر إحدى الادارات العامة الرئيسية في وزارة الزراعة والري وأوكل إلى هذه الادارة مهام مكافحة الآفات الزراعية بما في ذلك الآفات المهاجرة بالاضافة الى حماية البيئة من أخطار التلوث نتيجة استخدام المبيدات عن طريق نشر الوعي والتعريف بالاستخدام الآمن للمبيدات لغرض الاستفادة منها في زيادة الانتاج والمحافظة على البيئة والعمل على التوسع في تقنيات المكافحة المتكاملة امتداداً من الأعمال التي قام بها ماكان يسمى بالمشروع سابقاً في اطار المساعدة المقدمة من الحكومة الألمانية حيث تم خلال فترة المشروع ادخال تقنية المكافحة الحيوية عن طريق استخدام الحشرات النافعة - طبيعية، محلية وخارجية - تم استيرادها من الخارج وفي هذا الموضوع حققنا نجاحات كبيرة في عملية المكافحة الحيوية في سبيل الترشيد من استخدام المبيدات الكيميائية ما أمكن.. وهناك أمثلة كثيرة وتقوم الادارة بتنفيذ مهامها عن طريق ست إدارات فنية وكذلك الحال في مختلف المحافظات عبر اداراتها الموجودة في مكاتب وزارة الزراعة والري والمشاريع التابعة لها..

تفعيل القانون

● ماهي الخطوات والاجراءات التي اتخذتها الادارة في سبيل ارشاد التجار و المزارعين بالأخطار الناجمة عن الاستخدام العشوائي للمبيدات؟

- موضوع التوعية والارشاد يعتبر من أهم العمليات التي يجب الاهتمام بها وفي هذا الاطار تسعى الادارة العامة لوقاية النبات جاهدة لتفعيل قانون تنظيم تداول المبيدات من خلال مشاركة الجميع في التنفيذ وقد تم في هذا الجانب اعطاء الصلاحيات بالمصوغ القانوني لمختلف محافظات الجمهورية بحيث لم تعد العملية مرتبطة بشخص حيث تم اعطاء الصلاحية لجميع

المهندس/عباس علي عبدالمغني

❑ اليمن ضمن تسع دول مشاركة في برنامج مكافحة الجراد

❑ تم تنفيذ عملية مكافحة للحوريات والجراد الطائر في المناطق المصابة في مساحة ١٧٥ هكتاراً

مكاتب وزارة الزراعة في جميع المحافظات لتفعيل القانون ولتحديد أربع نقاط رئيسية في هذا الجانب تتمثل النقطة الأولى بمنح التراخيص لمزاولة المهن كلٌ في اطار محافظته..

ثانياً: القيام بعملية التوعية والرقابة والتفتيش لمحلات بيع المبيدات ومن خلالها نشر التوعية للآخرين والأخرى مشاركة مكاتب الزراعة والاحصائيين فيها بما في ذلك مراكز البحوث والجامعات في تنفيذ تجارب اختيار المبيدات في اطار كل محافظة والنقطة الأخيرة تتمثل في اقامة الدورات التدريبية للفئات المستهدفة وهم المرشدون الزراعيون والتعاونيون وبائعو المبيدات، وفي هذا الجانب تم تنفيذ الكثير من الدورات التدريبية حتى تم تكوين فئات ارشادية تعمل على ارشاد المزارعين على المبيدات وكيفية استخدامها بالطرق الصحيحة واخطارها وفوائدها في نفس الوقت.

أخطار على الصحة

● ماحقيقة الأخطار المترتبة على سكان الأحياء القريبة من محلات بيع المبيدات؟ وماهي الخطوات التي تم اتخاذها لإخراج هذه المبيدات من تلك الأحياء؟

- نحن لاننكر أن المبيدات سلاح ذو حدين متى ما استخدمت الاستخدام السليم ففيها فوائد ومتى ما استخدمت استخداماً خاطئاً وعشوائياً ففيها أخرى ربما تكون جسيمة.. لذا فإن اللوائح والتعليمات والمواصفات الخاصة بأماكن تواجد وتخزين المبيدات من المفترض أن تكون خارجة وبعيدة عن الأماكن المأهولة بالسكان... على سبيل المثال الوضعية التي هي عليها المبيدات في أمانة العاصمة داخل الأحياء السكنية وضعية لا نرضى عنها ومن المفترض أن كل المخازن والمحلات التي أسفل العمارات يجب أن تخرج خارج المدينة والمتابعة من قبل الادارة مستمرة لإيماننا بضرورة ازالة هذه المبيدات من هذه الأماكن لأن المخاطر في هذه الوضعية كبيرة جداً.. كون الكثير من هذه المبيدات سريعة التطاير، سريعة الاشتعال، فلو حصل حادث حريق لاسمح الله في أحد هذه المحلات ستشمل جميعها لأنها مواد قابلة للاشتعال.. وفي سبيل ذلك اتخذت عدد من الخطوات منها عقد عدة لقاءات في أمانة العاصمة من أجل انشاء سوق لبيع المبيدات خارج الأمانة وأوكلت هذه المهمة للأخوة في مكتب الزراعة بأمانة العاصمة، كما تمت اجراءات لحصر وتحديد الأماكن التي يوجد بها هذه المبيدات والتي يجب ازالتها، وكان من المفترض أن يتم اغلاق هذه المخازن والمحلات واحالة المخالفين والذين لم يلتزموا بما تم الاتفاق عليه في سبتمبر من العام الماضي حيث تم اعطاؤهم مهلة الى مارس العام الجاري ٢٠٠٤م ونحن بدورنا ابلغنا الأخوة في مكتب الزراعة بأمانة العاصمة بإحالة القضايا والذين لم يلتزموا بنقل مخازنهم ومحلاتهم الى خارج الأمانة الى النيابة دون أي جدال في ذلك، ولكن الى الآن لم نسمع أي رد فعل.

أضرار فادحة

● ماهي الأضرار الناجمة عن تهريب المبيدات؟ وكيف يمكن القضاء على ذلك؟

- التهريب بحد ذاته يظل مسالة هامة وخطرة على كل شيء وليس من منظور جانب تهريب المبيدات فقط، إنما في موضوع المبيدات أو الأدوية بكون الأمر أخطر، سواءً على صحة الانسان أو الحيوان أو على البيئة بصورة عامة، حيث أن بعض المبيدات اذا لم يتم حفظها بصورة سليمة قد تتطاير وتصبح خطراً على كل من يستنشقها أو تلامسه، أيضاً البعض منها سريع الاشتعال واذا ماتعرضت الى صدمات قد تنفجر ويؤدي ذلك الى كوارث كبيرة، أيضاً قد تتعرض هذه المواد لحرارة زائدة وعدم حفظ بالطرق المطلوبة وبالتالي عند استخدامها لاتؤدي الغرض المطلوب منها بل العكس قد تكون سامة وتقضي على الأشجار بدون علم المزارع حيث أن صلاحيتها تنتهي ولازال تاريخ الانتهاء بعيداً... ومن أجل الحد من ظاهرة التهريب بشكل عام وتهريب المبيدات بصورة خاصة لابد من وضع التسهيلات اللازمة للقضاء على مبررات التهريب وزيادة التوعية بين أفراد المجتمع وبالتحديد تجار هذه المواد والمزارعون المستخدمون لها وكذا وضع القوانين والقرارات السليمة وتطبيقها ووضع الرقابة اللازمة.. بهذه الأساليب والآليات يمكن التخفيف من التهريب..

وحقيقة لقد تم الوصول الى الكثير من المبيدات التي تدخل البلاد عن طريق التهريب بتعاون الأخوة في مصلحة الجمارك والأمن وتم القبض على بعض الشحنات ، منها شحنة كبيرة تم القبض عليها عام ٢٠٠٠م، وتم اخراجها الى خارج البلاد.. داعياً الى ضرورة التعامل مع كل المهربين بحسم وشدة خاصة مهربو الأدوية والمبيدات الحشرية لأن مخاطر تهريبها كبيرة جداً والتعامل معها بحذر والأخذ بالاعتبار التنظيمات والاجراءات السليمة والتي لاتسبب المخاطر للناس والبيئة.

تعاون مستمر

● ماهي العلاقة التي تربط وزارة الزراعة بعملية التفاوض التي تقوم بها بلادنا في سبيل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية؟ وماهي نتائج الندوة المشتركة مع وزارة الصناعة التي أقيمت مؤخراً بهذا الشأن؟

- نحن شركاء بموجب القرار الجمهوري رقم «٧» الصادر بتاريخ ١٩٨٧م وفي اطار التطورات والتغيرات الجديدة المتمثلة بالعولمة وتحرير تجارة السوق وما رافق ذلك من تطورات في العلوم وخاصة مايتعلق بالتنوع الحيوي ومايعرف بالهندسة الوراثية مؤخراً انبثقت عن منظمة التجارة العالمية اتفاقية تسمى «تدابير الصحة والصحة النباتية» في اطار التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية..

وبما أن بلادنا تسعى للانضمام الى المنظمة كان لابد لها من التعرف على ماهية هذه الاتفاقية كواحدة من الخطوات التي يجب قطعها في سبيل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وقد تم وضع محددات وشروط تم ضمها الى شروط المنظمة تتعلق بالصحة العامة والصحة النباتية.. لذا نحن نسعى جاهدين كفريق واحد الى أن نفي بلادنا بالشروط المتعلقة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية سواءً في ما يخص هذه الاتفاقية أو غيرها... فعلى سبيل المثال أوشكنا على استكمال بناء محطات الحجر النباتي في أهم ثلاثة منافذ جمركية في حرض والحديدة وعدن وهناك ثلاثة أخرى في طريق الانشاء مع مطلع العام القادم ٢٠٠٥م وهي في المكلا والبقع والعبر..

أما بخصوص نتائج الندوة التي عقدت مؤخراً والخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية والتي عقدت بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية كان من أبرز النقاط التي خرجت بها الندوة هي التعريف بالاتفاقية وأهميتها وكذا التوعية والتعريف بمختلف الجهات الزراعية ذات العلاقة وبعض الجهات والهيئات الأخرى بالتدابير الصحية والصحة النباتية ومن خلالها سيتم مواءمة هذه التدابير بحيث يسهل على بلادنا التقيد والالتزام بالمواصفات المبنية على الاتفاقية التي ستوقع عليها بلادنا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية..

مختبرات مهمة

● ماذا عن مختبرات الأثر المتبقي؟

- بما أن بلادنا تستورد مبيدات زراعية لابد أن توفر مختبرين، الأول لاختبار التحليل ومراقبة النوعية التي يتم استيرادها وهذا المختبر موجود تم انشاؤه بمساعدة ألمانية وبدأ يعمل منذ ١٩٩٤م ولازال العمل فيه يسير بشكل جيد وأصبحت توجد عملية الرقابة لحركة استيراد المبيدات كما نستطيع أن نجيب على الاستفسارات حول المبيدات التي استوردت الى بلادنا ولم يسمح بدخولها، كما لايسمح بدخول أي مبيدات وتداولها في السوق المحلية مالم تكن حاصلة على شهادة من هذا المختبر، وقد تم رفض حوالي خمس شحنات وتم اعادتها الى البلد الذي أتت منه نتيجة لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة بعد أن تأكد لنا ذلك بواسطة المختبر، أما المختبر الثاني والمعني بالأثر المتبقي فقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والري بإنشاء المبنى الخاص بذلك وفقاً للمواصفات العالمية وباستشارة من الجانب الألماني وتم تسليم المبنى، إلاّ أننا لم نستطع الحصول على مصادر لتمويل توفير الأجهزة والمعدات وتدريب العاملين لتشغيل هذا المختبر.. إلاّ أننا ومن خلال التعاون القائم مابين الادارة العامة بوقاية النبات والجمعية اليمنية الاجتماعية لتجار المواد الزراعية استطعنا الحصول على أهم الاجهزة والمعدات لهذا المختبر وتم تركيبها وتشغيلها وتدريب العاملين على تشغيلها، كما تم خلال الفترة القليلة الماضية تحرير مذكرة من قبل الادارة الى المعهد الدولي لاتحاد الصحة النباتية من أجل مساعدتنا في توفير خبير متخصص لمساعدتنا على ادارة وتشغيل هذا المختبر لفترة معينة حتى يتمكن المتدربون والمختصون المحليون من ادارته بصورة جيدة، لأن المختبر ومخرجاته ربما تترتب عليه اخطاء كبيرة وغير مقصودة نتيجة لعدم توفر الخبرة.. لذا من الضرورة بمكان وجود شخص يعمل على تأهيل وتدريب العاملين بصورة جيدة لأن ذلك سيترتب عليه اقتصاد البلاد الزراعي سواءً صادرات أو واردات، كما تم في نفس الطلب تدريب عدد من العاملين لديهم في الخارج لإكسابهم الخبرة والمهارة وتوجد موافقة مبدئية لتلبية ذلك الطلب أما الادوات والأجهزة غير المتوفرة وتعد ضرورية فتتمثل فقط في مولد الكهرباء وبعض الأدوات الزجاجية حتى يستكمل تجهيز هذا المختبر لكن الجهاز الرئيسي موجود...

صعوبات مالية

● ماهي الصعوبات التي تقف في طريق عمل الادارة العامة لوقاية النبات؟

- الصعوبات المالية بالدرجة الأولى فهناك سياسة لدى الادارة من واقع المهام الموكلة اليها والصلاحيات المخولة لها من القوانين تجعلنا نفكر بالطرق والوسائل التي تضمن استمرارية العمل دون تعطيل على سبيل المثال مختبر الأثر المتبقي للمبيدات يتطلب منا ايجاد مواد أساسية وهذه المواد أساسية وهامة حيث أن المللي لتر الواحد تكلفته نحو ١٠٠٠ دولار فمسألة الحصول على ذلك من الميزانية صعب جداً.. انما في اطار التنظيم وادخال اسلوب الايرادات والقانون قد خول في هذا الجانب اعطاء ٧٥٪ من الايرادات للادارة فإننا قادرون على مواجهة هذه الأشياء، ايضاً بالنسبة للمختبر المعني بالكشف عن الأمراض الفيروسية حيث كانت توجد مواد يجب أن تحفظ مبردة ولاتنقطع عليها الكهرباء.. لكن بسبب الانقطاع المتكرر للكهرباء خسرنا هذه المواد والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ٦٠ الف دولار كما تسبب ذلك أيضاً في تعطيل الأجهزة في المختبرات، لذا فقد اتجهنا الى سياسة عدم الاحتفاظ باي كميات كبيرة من هذه المواد.

تطوير العمل

● ماهي الطموحات التي تسعى الادارة المالية لوقاية النباتات الى تحقيقها خلال الفترة القادمة؟

- تسعى الادارة العامة لوقاية النباتات الى استكمال الاطار التشريعي وتسهيل القوانين والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة مع مختلف الجهات وتحسين اداء الخدمة وتسويقها بقبولها لدى الآخرين وبما يتواءم والمتغيرات الدولية وخلق استثمارات جديدة في مجال وقاية النباتات مثل التدريب والتاهيل للعاملين، وانشاء الفروع، ومن خلال الدراسات التي أجريناها ومن أجل تطوير العمل لابد أن يرتقي هذا الى مستوى هيئة أو مصلحة حتى تتوفر الصلاحية في العمل والتنفيذ على مستوى كل محافظة كما يجب ادخال آلية تكفل الاستمرارية وتطبيق القوانين الخاصة بتنظيم استخدام المبيدات والحجر النباتي ولوائحها المفسرة...

❑ لايسمح بدخول أي مبيد وتداوله مالم يكن حاصلا على شهادة من مختبر مراقبة النوعية

❑ نسعى لاستكمال الاطار التشريعي وتحسين أداء الخدمة بما يتواءم والمتغيرات الدولية